

لماذا فشلت الليبرالية الديمقراطية عندنا؟

لقد أثبتت التجربة الليبرالية الديمقراطية فشلها فى بلادنا ، وساءت فى ظلها الأحوال ، وفسدت الأوضاع ، واختل ميزان المجتمع ، وتزعزعت القيم والأخلاق ، وأصبحت الحياة كلها بالبلى والتعفن .

لم تستطع هذه التجربة أن تحقق التقدم المنشود للبلاد ، وأن تسير بالنهضة فى طريقها الصحيح .

لم تنهض بالاقتصاد القومى إلى المستوى المطلوب لا فى تنويع الإنتاج ، ولا فى زيادته ، ولا فى تحسينه ، ولم ترتفع بالأمة إلى مستوى الأمم الصناعية القوية .

لم ترق بالجيوش إلى مستوى الجيوش العصرية من حيث التسليح والتدريب والتنظيم ، والقدرة على الدفاع والهجوم ، وبقيت جيوشها عالة على الدول الأجنبية فى تسليحها وتدريبها .

لم تصن الحريات العامة للشعب ، مع أن الحرية هى سمتها الأولى ومفخرتها على التجارب الأخرى .

لم تقرب بين فئات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وإقامة التوازن الاقتصادى ، والتكافل المعيشى ، بل وسعت الشقة بما أتاحته من فرص الثراء الفاحش لقوم ، بجوار الحرمان للأكثرين .

لم ترق بأخلاق الأمة ، ولم تحافظ على قيمها الأصيلة ، وتقاليدها العريقة ، فضاعت الأمة بين الجمود والانحلال .

لم تفلح فى تحقيق الآمال الوطنية لشعب كمصر فى وحدة وادى النيل وجلاء القوات الأجنبية عن أرضه .

لم تحقق أى نجاح فى قضية فلسطين لا على الصعيد السياسى ، ولا على الصعيد العسكرى . وتوج فشلها بانسحاب جيوشها تجر ذبول الخيبة والعار ، وقيام « دولة العصابات » سنة ١٩٤٨ .

لم تنجح فى إقامة تضامن عربى حقيقى . فضلاً عن وحدة عربية ، بله الوحدة الإسلامية .

ومن حق كل عربى وكل مسلم أن يعرف الأسباب والعوامل التى أدت إلى فشل التجربة الليبرالية الديمقراطية فى شرقنا العربى المسلم . فما هى الأسباب ؟

* *

● الخطأ الأكبر فى الاتجاه نفسه :

وقبل أن نبين أسباب فشل الليبرالية الغربية فى بلادنا ، ينبغى أن نبين هنا حقيقة أساسية هى : أن فشل الليبرالية ليس نتيجة أخطاء جزئية ، ولا نتيجة فساد الحكام ، والزعماء ، أو فساد الأحزاب المحترفة للسياسة ، وإن كان ذلك أمراً واقعاً .

إن أكبر عيوب الليبرالية الديمقراطية العلمانية هو : خلوها من العنصر الروحى ، بل إغفالها له إغفالاً مقصوداً ، بإعراضها عن الله ، ورفضها الاهتداء بهداه .

وقد أثبتت التجارب أن « الدين » هو أهم شئ - فى وجود الإنسان - وأن تأثيره الفكرى والسلوكى لا يُجحد . وأن النظريات « الأيديولوجية » أو السياسات العملية ، التى تهمل الدين ، تعيش على هامش الحياة ، ولا تنفذ إلى صلبها ، ولا تمس قلب الإنسان ونفسه التى بين جنبيه ، التى هى أصل كل تغيير وإصلاح .

وهذا ما أدركه كثير من المفكرين والمصلحين فى عصرنا وفى كل العصور :
يؤكد « برديف » أنه « لا يمكن أن يقوم المجتمع الكامل ، وأن تستوى
الثقافة الكاملة ، بدون حياة روحية حقيقية ، أى بدون انبعاث دينى » (١) .

وتزداد الحاجة إلى الدين بين أمم الشرق خاصة ، من العرب ، والترك والبربر
وغيرهم ، لغلبة تأثير الدين عليهم وقوة دفعه لهم ، كما يقول ابن خلدون .

لهذا كان الخطأ الأكبر هو فى الاتجاه نفسه : اتجاه طائفة من العرب والمسلمين
شطر الغرب . ليستوردوا منه لأوطانهم وأقوامهم نظام حياة ، وفلسفة حياة
(أيديولوجية) مع أنهم يملكون أكمل نظام للحياة ، وأمثل فلسفة لتفسير
الوجود .

لقد كان هذا الاتجاه دليلاً على أن الذين تبنوه وقادوه ودعوا إليه قد اتخذوا
هذا الاتجاه نتيجة « انفعال » وتأثر عاطفى بتفوق الغرب ، وإعجاب بحضارته
المنتصرة ، ولم يكن نتيجة « وعى » وفهم عميق لما هو واقع ، ولما يجب أن
يكون .

لقد أخطأ هؤلاء تحديد الهدف ، كما أخطأوا تحديد الطريق إليه .
وكان هذا الخطأ الأساسى نتيجة خطأ آخر : أنهم لم ينفذوا إلى
حقيقة « المشكلة » التى تعانىها الأمة ، وتتطلب لها الحل والعلاج .



● مشكلة الفساد ومشكلة التخلف :

لقد كانت مشكلة البلاد الإسلامية منذ عهد محمد على - بل منذ عهد خلفاء
العثمانيين الذين دعوا إلى الإصلاح قبله بزمان طويل - تتمثل فى أمرين برزت
اثارهما فى كافة جوانب الحياة الإسلامية . وهما « الفساد » و « التخلف » .

(١) الإسلام وتحديات العصر الطبعة الثانية ، ص ١٤١

ولكل منهما دلالة على أن جذوة الحضارة الإسلامية قد خبت ، وأنها أصبحت تعاني أكثر من أزمة عاتية .

أما « الفساد » فهو يمثل « أزمة الضمير الإسلامى » وكيف تدهورت الأخلاق ، وانحط السلوك عند المسلمين ، وشاع حب الدنيا ، وحب الذات ، وانتشرت الروح الجبرية والاتكالية والسلبية ، وقول كل امرئ : نفسى نفسى . وذلك كله أثر لضعف الإيمان ، ونقص التربية ، وقصور التوجيه ، وسوء الفهم للدين . وقد ظهرت نتائج هذا الفساد فى الإدارة والحكم وسائر العلاقات الاجتماعية .

وأما « التخلف » فإنه يمثل « أزمة العقل الإسلامى » وتوقفه عن الابتكار والحركة ، واكتفائه بالرواية عن الدراية ، وبالسماح عن الإبداع ، وبالتقليد عن الاجتهاد والتجديد . وأصبح المثل الذى يجسم موقف العقلية الإسلامية يومئذ ، هو : « ما ترك الأول للآخر شيئاً » !! لم يكن هذا فى علم الفقه وعلوم الدين فقط ، بل شمل ذلك العلوم الدنيوية أو الكونية كالكيمياء والطب والفلك والرياضيات وغيرها مما نبغ فيه المسلمون فى عصور نهضتهم .

ولا ريب أن المسلمين كافة قد أحسوا إحساساً جلياً بالأزمة الأولى : أزمة الأخلاق والسلوك ، وكانت الشكوى من « الفساد » منذ عهد بعيد ، تشمل خاصتهم وعامتهم .

وذلك لأن المثل الأخلاقى لدى جمهور المسلمين واضح بيّن . رسمته لهم آيات القرآن ، وأحاديث الرسول ، وهذئ الراشدين من الخلفاء ، وعمل الصالحين من سلف هذه الأمة . فأى انحراف عن هذا المثل يكتشفه المسلم ولا يخفى عليه . ولا يقف الأمر عند حد الاكتشاف والإدراك ، بل يتجاوزه إلى التأثير والانفعال . والشعور القوى بوجوب الإصلاح والتغيير ، بالرجوع إلى التدين الصحيح ، وتأديب كل منحرف . وقمع كل مفسد شرير .

أما « أزمة المعرفة » التى تتجسد فى « التخلف » فلم يشعر بها المسلمون

ولم يدركوها إلا فى وقت متأخر - نسبياً - عندما اصطدموا بقوة الغرب الحديث وشاهدوا تفوقه العسكرى والصناعى فى حملة نابليون وفى غيرها ، كما أتيح لمن زار أوروبا منهم أن يطلع على تقدمها العمرانى الباهر .

وذلك لأن التخلف لا يحس به من يعيش فيه ، ما لم ير غيره يتفوق عليه ، حينئذ يشرع فى الموازنة والمقارنة ، وإدراك الفرق بينه وبين غيره ، وخاصة إذا كان هذا الغير خصماً يحاربه .

ومن هنا كانت رؤية أزمة التخلف مقصورة على الخاصة دون العامة فى بداية الأمر . وقد بدأت محاولة علاجها من زمن غير قصير .

وحسبنا أن نذكر أن مصر قد بدأت هذه المحاولة منذ عهد محمد على (فى أوائل القرن التاسع عشر) أى فى الوقت الذى بدأت فيه اليابان نهضتها ووثبتها .

* *

● نهضة محمد على فى مصر وقصورها :

إلا أن محمد على كان من « العسكريين المغامرين » الذين يعملون « للمجد » أكثر مما يعملون « للإصلاح » ، وكان هذا المجد - فى نظره - يحتاج إلى « جيش قوى » أكثر من حاجته إلى « شعب قوى » ومجتمع صالح . ولا يكاد ينظر إلى الشعب إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى إمداد الجيش وتزويده . ولا ينظر إلى « الجيش » إلا بمقدار ما هو وسيلة إلى « الملك » الذى يبغي .

ومن الإنصاف للرجل أن نعترف بما أنجز من إصلاحات هامة كالقناطر الخيرية وغيرها . ولكن رؤيته لم تكن واضحة للمشكلة بوجهيها .

(أ) فأما جانب « إصلاح الفساد » والرقى بالأخلاق ، فلم يلق إليه بالاً ، لأن العنصر الروحى كان غريباً عن تكوينه ، ولأنه هو نفسه كان أحد الفتاك

الذين لا يعبأون - فى سبيل مصالحهم وأغراضهم الذاتية - بالمثل العليا ،
والقيَم الروحية ، بالإضافة إلى خصومته لعلماء البلاد وقادة الرأى والتوجيه
فيها ، كل هذا جعل نهضته « مادية بحتة » . لا يكاد يجد الباحث فيها
موضعاً للعنصر الروحى والأخلاقى الذى هو أساس تغيير المجتمعات ، كما بين
القرآن الكريم .

وهذه مشكلة قديمة عاناها المجتمع الإسلامى . منذ انفصل « العلم » عن
« الحكم » واستغنى « الحكام » عن « العلماء » . مع أن الأصل فى نظام
الإسلام أن يكون الحاكم نفسه - الإمام - عالماً ، بل مجتهداً . ولا يقبل العالم
غير المجتهد إلا لضرورة ! فكيف إذا كان الحاكم جاهلاً بالإسلام جاهلاً مطبقاً ..
كيف يكون معلماً للشعب من يحتاج هو إلى معلم ؟ وفاقد الشيء لا يعطيه !

(ب) وفى جانب « التخلف » كانت رؤيته قاصرة أيضاً . إذ لم ينظر إلى
أعماق المشكلة وأسبابها البعيدة . حتى يعالجها من جذورها . وإنما اكتفى
بإرسال بعثات إلى أوروبا من ضباط الجيش وغيرهم ، ليعودوا أكثر كفاية
وأعظم خبرة .

وكان الواجب يقتضى وضع خطة بعيدة المدى ، عميقة الجذور ، لـ « تحديث
العقل المصرى » - طليعة للعقل العربى والإسلامى - باقتباس « الروح العلمى »
و « الأسلوب التقنى » اللذين كانا يسودان الغرب فى ذلك الحين .

فهذا كان أهم وأبعد خطراً ، وأبقى أثراً ، من إنشاءات جزئية ، يقوم على
بنائها وتنفيذها مهندسون أجانب ، وإن يكن نفعها لا شك فيه .

وجاء حفيده « إسماعيل » فجعل هدفه « أن يجعل مصر قطعة من أوروبا » !
ثم سلك إلى هدفه طريق « الديون » ذات الفوائد الربوية ، التى كبّلت مصر ،
وأعطت الأجانب الدائنين حق التدخل فى شئونها الداخلية ، ضمناً لحقوقهم !
هل كان هدف إسماعيل جعل مصر جزءاً من أوروبا فى النماء والازدهار
والعمران ، فنقل من هناك روح العلم والجد والتنظيم ؟

إن كان هذا هدفه ، فهو لم يسلك السبيل القاصدة الموصلة إليه .

وإن كان هدفه نقل نمط الحياة الأوروبية إلى مصر ، فقد أخطأ الهدف أصلاً .

إن المفروض فى مصر أن تكون « قناة » معنوية تنقل إلى الغرب من الشرق خير ما فيه من هداية وإيمان ومثل ونظام للحياة ، وتنقل - إلى الشرق - من الغرب خير ما فيه من أسرار العلم والصناعة وأسباب الرقى والإبداع المادى .

هذا فى الجانب المادى . أما الجانب المعنوى ، المتعلق بإصلاح الأنفس والعقول والضمائر ، والكشف عن جوهر الأمة ، فلم يجد فيه جديد . و « مَنْ يشابه أباه فما ظلم » . وقد أصبح الاهتمام بالجانب المادى فى الحياة هو المسيطر . وبهذا أصبح التقدم أو النهوض المادى هو الهدف الأول ، وربما الوحيد .

* *

● مرحلة التحرر من الاستعمار :

وجاءت مرحلة أخرى ، احتلت فيها مصر ومعظم أقطار العالم العربى والإسلامى ، فظهرت إلى جانب المشكلتين السالفتين - الفساد والتخلف - مشكلة أخرى جديدة هى : مشكلة « الاستعمار » . وظهر هدف جديد - بجانب هدفى الإصلاح والتقدم - هو « التحرير » . بل أصبح هو الهدف الأول ، إذ لا أمل فى إصلاح ولا تقدم حقيقى إلا إذا رحل الأجنبى الغاصب الكافر عن الديار .

وبعد جهاد طويل وكفاح مرير ، جلا الاستعمار المتسلط عن الأرض العربية والإسلامية ، ولكن بعد أن ترك فيها آثاراً غائرة : فى الأفكار والنفوس ، والأنظمة والتقاليد ، وفى شتى جوانب حياتنا الاجتماعية . كما خلف لكل بلد أو منطقة مشكلة تشغلها وتمتص جهودها . وفى بلاد العرب « إسرائيل » . وفى باكستان « كشمير » . وفى تركيا « أتاتورك » وعُصْبته . وفى إفريقيا الإسلامية مشكلات كثيرة : جنوب السودان ، أريتريا ، مسلمو الحبشة ، وغيرها وغيرها .

* *

● ما تحتاج إليه النهضة من الغرب :

على أية حال ، فقد عادت مشكلة « التخلف » إلى البروز ، وأصبح « التقدم » « النهضة » فى مقدمة ما يعمل له الحكام والرؤساء ، ويدعو إليه الساسة والزعماء ، بعد التحرر من نير الاستعمار العسكرى والسياسى .

ولكنهم خلطوا بين ما تحتاج إليه النهضة - أو التقدم - من الغرب وما لا تحتاج إليه ، من ناحية .

كما أغفلوا الجانب الآخر ، الذى نبهنا عليه من قبل ، والذى بدونهِ تتعثر كل نهضة ، ويتخبط كل نظام ، ويفشل كل إصلاح ، وهو الجانب النفسى والفكرى والأخلاقي للأمة ، الجانب الذى يعيد إلى الأمة حياة الروح ، وروح الحياة .

إن النهضة لم تكن تحتاج إلى أكثر من « علم » الغرب ، ومن « تقنية » الغرب ، ومن تنظيم الغرب الإدارى والمدنى .



● شرقنا المسلم غنى عن استيراد الأيديولوجيات :

أما فلسفة الغرب ونظامه للحياة ، ونظرته إلى الدين والدولة ، وإلى الله والإنسان ، وإلى الكون والحياة ، وإلى القيم والأخلاق . وأما أنظمته وتقاليده ومؤسساته التى يقيمها بناء على هذه الفلسفة وتلك النظرة « الأيديولوجية » فليست مما يحتاج إليه شرقنا المسلم ، ولا مما ينفعه ، بل هى - قطعاً - مما يضره ويؤذيه .

ذلك أن هذا الشرق المسلم ليس « إناءً فارغاً » يقبل كل ما يُصب فيه من طاهر أو نجس . وإنما هو « إناء مملوء » ليس فيه حيز أو متسع لشيء جديد .

إن هذا الشرق المسلم له فلسفة حياته الخاصة ، له « أيديولوجيته » الربانية الشاملة ، له نظام حياته الخاص الذى يصحب الإنسان - بأحكامه وآدابه - من ساعة الميلاد ، إلى لحظة الوفاة ، بل مما قبل الميلاد إلى ما بعد الوفاة .

لهذا كان الخطأ الأساسى فى حقه محاولة استيراد « أيديولوجية » دخيلة ، أو نظام حياة أجنبى ، يحل محل نظامه الأصيل . سواء أكان هذا النظام أو تلك « الأيديولوجية » هى الليبرالية اليمينية التى نتحدث عنها الآن أم الاشتراكية اليسارية التى سنتحدث عنها فى الفصل القادم .



● الليبرالية وليدة ظروف الغرب وحده :

لقد فشلت الليبرالية الديمقراطية فى أوطاننا - وحق لها أن تفشل - لأنها بذر وُضع فى غير تربته ، وفى غير مناخه الملائم له .

إن الليبرالية هى بنت الغرب المسيحى الكَنَسى ، ووليدة ظروفه وتاريخه ومشكلاته الخاصة به وبأهله .

لقد كانت ردة فعل لطغيان الكنيسة الغربية فى العصور الوسطى الأوروبية ، وتسلطها على الرقاب ، وتجميدها للعلم ، وإرهابها للفكر ، واضطهادها للعلماء والمفكرين - كل ذلك باسم الدين ، وباسم الله ، وباسم المسيح والإنجيل ، والكتاب المقدس .

كان الفرد شيئاً تافهاً لا قيمة له ولا حرية له ، فى ذلك المجتمع الطبقي الإقطاعى الغشوم ، لا أمام الكاهن ، ولا أمام الملك ، ولا أمام الإقطاعى .

وكانت الكنيسة فى روما تستغل دعوى العالمية فى المسيحية لتفرض سلطانها على كل المسيحيين فى أوروبا ، بغض النظر عن اختلاف الأوطان والعناصر .

فلما أفل نجم الكنيسة ، وبزغ عصر « التنوير » وبدأ الفكر الأوروبى يتخذ اتجاهاً آخر ، لم تعد السيادة فيه « للنص » المقدس ، بل « للعقل » الحر . ولم يعد صاحب الكلمة هو الكاهن أو القسيس ، بل العالم أو المفكر . ومن هنا ظهرت « العقلانية » .

وفرَّ المجتمع الغربى من الدين ، كما يفر السجين إلى الفضاء الطليق ، وكان فراره من « سجن الدين » إلى « باحة العلم » . فالعلم عنده مقابل للدين . و« العلمانية » - وهى لفظة منسوبة إلى العلم على غير قياس - تنمى فى الغرب « اللادينية » بناء على هذا الأساس . والحقيقة أنه لم يفر من « الله » وإنما فر من « الكاهن » ، ولم يهرب من « الدين » وإنما هرب من « الكنيسة » . كانت ردة الفعل الأولى للانتصار على الكنيسة « رفض الدين » ، و « الإيمان بالعلم » بديلاً عنه ، واعتبار السيادة للعقل البشرى لا للوحى الإلهى .

وكانت ردة الفعل الثانية تمجيد « الفرد » وتقديس حرته بإعطائه حق الانتخاب والترشيح والمعارضة ، كما هى فلسفة الديمقراطية السياسية ، وحق النشاط والتبادل والتعاقد والتملك والتنمية لما يملك ، والإنفاق مما يملك - بغير حدود أو قيود تُذكر - فى المجال الاقتصادى ، كما هى فلسفة الاقتصاد الحر ، وحق السلوك الشخصى بما تشاء له رغباته ، وتزَيْن له غرائزه وشهواته ، ما لم يعتد على غيره ، كما هى فلسفة الحرية الشخصية .

فالفرد أو الذات هو الأصل ، والمجتمع فرع له ، وخادم وحارس ، والفردية يجب أن تظهر فى كل مجال : فى السياسة ، وفى الاقتصاد ، وفى الاجتماع ، وفى التربية ، وفى السلوك .

وكانت ردة الفعل الثالثة فى التنادى بالوطنيات والقوميات ، فليس دين الكنيسة هو الرابطة . وإنما الرابطة هى الأرض والتراب (الوطن) عند جماعة ، والعنصر والسلالة (القومية) عند آخرين . المهم أن الرابطة ليست هى الدين الذى ينتسب إلى الكنيسة ، وتعتز به الكنيسة !

لهذا نقول ونكرر القول : إن الليبرالية لم تكن يوماً ما صالحه لعلاج مشكلاتنا ، وشفاء أمراضنا ، والرقى بأممتنا ، لأنها نشأت فى مجتمع غير مجتمعنا ، لتعالج أوضاعاً غير أوضاعنا .

* *

● لهذا فشلت الليبرالية عندنا :

إن السبب الأول - الذى نعتبره سبب الأسباب - لفشل الليبرالية عندنا ، هو أننا - نحن المسلمين - لا نؤمن بها ، ولا بشرعيتها ، ولا نمنحها عن رضا ولاءنا واحترامنا ، بل نؤمن أعمق الإيمان ، أن الليبرالية الديمقراطية نظام قاصر ، ككل الأنظمة التى يضعها البشر لأنفسهم بعيداً عن هدى الله ونوره ، فتأتى - حتماً - مليئة بالشغرات ونقاط الضعف والقصور ، التى تنكشف للناس يوماً بعد يوم ، وما ذلك إلا لأن البشر أنفسهم قاصرون قصوراً ذاتياً . فهم محدودون بطبيعة تكوينهم وثقافتهم وتأثير عصرهم وبيئتهم ومحيطهم ، زيادة عن تأثير ميولهم ونزعاتهم وأهوائهم التى لا يجسر إنسان على ادعاء العصمة منها . ولهذا لم تبرأ الليبرالية الديمقراطية من عيوب ذاتية مصاحبة لها ، لا زال المفكرون والمصلحون يحاولون علاجها ^(١) . ولهذا كان ينقصها النظرة العميقة الشاملة المتوازنة إلى الدين وإلى العلم ، وإلى الفرد والمجتمع ، وإلى الحياة والكون ، فقد جاءت نظرتها إلى هذه الأمور جانحة إلى الغلو والإفراط ، أو التقصير والتفريط .

ولا عجب أن وجدنا أهلها أنفسهم يكتشفون عجزها وقصورها ، وينصرفون عنها أو يعدّلونها ، أو يشورون عليها ، ذاهبين إلى أيديولوجية أخرى مضادة لها ، فينتقلون من النقيض إلى النقيض .

وهذا سبب عام لفشل الليبرالية وتخبطها وعجزها عن إسعاد المجتمعات التى سارت فيها أزماناً غير قصيرة .

ويتفرع عن هذا سبب آخر خاص بنا نحن العرب والمسلمين ، وهو ما قلناه من أن الليبرالية - بحسناتها وسيئاتها - مذهب مستورد من أرض غير أرضنا ،

(١) انظر فى ذلك : « أزمة الأنظمة الديمقراطية » للدكتور عبد الحميد متولى ، وأيضاً

« محنة الديمقراطية »

وقوم غير قومنا ، لهم عقيدة غير عقيدتنا ، وقِيم غير قيمنا ، وتقاليده غير تقاليدنا .

لننظر مثلاً إلى « العلمانية » بوصفها عنصراً من عناصر الحياة الليبرالية .
إن « العلمانية » قد تُقبل في مجتمع مسيحي . ولكنها لا تجد قبولاً عاماً في مجتمع إسلامي أبداً .

إن المسيحية لا تشتمل على شريعة أو نظام للحياة يوجب على المؤمن بها التزاماً خاصاً بهذا النظام أو تلك الشريعة .

بل إن الإنجيل نفسه قَبِلَ تقسيم الحياة إلى شطرين : أحدهما لله أو للدين ، والآخر لقيصر أو للدولة . فقال : « أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » .

وبهذا يستطيع المسيحي أن يعيش في ظل حكم علماني وهو مطمئن الضمير غير مخدوش العقيدة .

كما أن الغربيين من المسيحيين - خاصة - لهم عذرهم في الهروب من « الحكم الديني » إلى الحكم العلماني . فالحكم الديني - كما عرفوه وجربوه - يعني حكم الكهنوت ، وسلطة الكنيسة ، وما يتبعها من قرارات الحرمان ، وصكوك الغفران !

فإذا نظرنا إلى المجتمع المسلم وجدنا قبول « العلمانية » لديه معنى شيئاً آخر :
فإن الإسلام عقيدة وشريعة ، ونظام كامل للحياة . وبهذا معنى قبوله « العلمانية »
إطراح شريعة الله ، ورفض أحكام الله ، واتهام هذه الشريعة بأنها لا تصلح لهذا الزمن ، واتخاذ البشر شرائع لأنفسهم من وضع عقولهم . كأنما يفضلون عقولهم على علم الله ، وتجاربهم القاصرة على هداية الله : ﴿ قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللّٰهُ ﴾ (١) ..

(١) البقرة : ١٤٠

لهذا كانت الدعوة إلى العلمانية بين المسلمين معناها الإلحاد والمروق من الإسلام . وكان قبول العلمانية أساساً للحكم بدلاً من الشريعة الإسلامية ، ردة صريحة عن دين الأمة الذى رضىه الله لها ، ورضيته لنفسها ، والذى فرض عليها أن تحكم بما أنزل الله .

وكان السكوت من الشعب على هذا المنكر الكبير مخالفة بيّنة ، ومعصية ظاهرة ، أبرز نتائجها الشعور بالإثم ، والإنكار القلبي على الوضع القائم ، وفقد الإحساس بالرضا عنه والاطمئنان إليه والاحترام له ، لأنه وضع يفتقد الشرعية فى نظر المسلم .

ثم إن العلمانية تنسجم مع التفكير الغربى الذى ينظر إلى الله أنه خلق العالم ثم تركه . فعلاقته به كعلاقة صانع الساعة بالساعة . صنعها أول مرة ثم تركها تدور بغير حاجة إليه . وهذا الفكر موروث من فلسفة اليونان وخاصة فلسفة أرسطو الذى لا يُدبرُ الإله عنده شيئاً من أمر العالم . بل لا يعلم عنه شيئاً ، فهو إله مسكين كما وصفه « ول ديورانت » . فلا عجب أن يدع مثل هذا الإله الناس وشأنهم ، إذ كيف يشرّع لهم وهو يجهل أمورهم ؟ بخلاف نظرتنا - نحن المسلمين - إلى الله ، فهو خالق الخلق ، ومالك الملك ، ومدير الأمر ، الذى أحاط بكل شىء علماً ، وأحصى كل شىء عدداً ، ووسعت رحمته كل شىء ، ورزق كل حى . لهذا أنزل الشرائع ، وأحلّ الحلال ، وحرّم الحرام ، وفرض على عباده أن يلتزموا بما شرع ، ويحكموا بما أنزل ، وإلا كفروا وظلموا وفسقوا .

ومثل آخر نذكره لمخالفة الليبرالية الغربية لطبيعتنا : لعقائدنا وقيَمنا وتقاليدنا .

ذلك هو فهمها للحرية الشخصية ، فهى تعنى حرية الإنسان فى أن يفعل « ما يشتهى » دون قيد ، لا حرّيته فى أن يفعل « ما ينبغى » دون عائق ، فهى حرية الغريزة « الحيوانية » ، وليست حرية الإرادة « الإنسانية » .

أما الحرية عندنا فهى حرية فى نطاق الأخلاق والقيَم التى يقوم عليها صرح المجتمع .

فإذا وُجد في الناس مَنْ غلبه باعث الشهوة أو الهوى على باعث الخلق ، أو الدين ، فهو محاسب أمام الله تعالى . ولكن يد العدالة لا تناله إذا تستر بمجونه خلف جدران بيته ، فليس لأحد أن يتجسس عليه ، أو يقتحم عليه حرمة مسكنه ، أو يسأله عما أغلق عليه بابه .

وفى هذا ورد : أن عمر أثناء تجواله وتعسسه بالليل ، أحسَ بجماعة يجتمعون على مجون ، فتسور عليهم منزلهم ، وفاجأهم في لهوهم ومجونهم . ففزعوا ، ولكن كان لديهم - على ما هم فيه - قدر من الشجاعة ، وقدر من العلم بالإسلام ، جعلهم يحاكمون عمر أمير المؤمنين إليه ، حتى جعلوه في موقف المدافع ، لا في موقع المهاجم .

قالوا : يا أمير المؤمنين ، لئن كنا قدر ارتكبنا خطأ لقد ارتكبت ثلاثة .

قال : وما هي ؟!

قالوا : قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ ^(١) .. وقد تجسسست ، وقال : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ ^(٢) .. وقد تسورت ، وقال : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ ^(٣) .. ولم تفعل !!

فعجب عمر من فقههم ، واعتذر إليهم ، كما اعتذروا إليه ، وعاهدوه على أن يتوبوا .

فهذه هي « الحرية الشخصية » حقاً : ألا يتجسس أحد عليك ولو كان أمير المؤمنين نفسه ، وأن تكون لمسكنك حرمة ، ولو مارست فيه المعصية ، وحسابك على الله .

أما أن تظل المعصية برأسها ، ويخرج المنكر إلى ظاهر المجتمع ، يقارفه من يشاء ، فهذا باب واسع لفساد عريض ، وانحلال كبير ، لا يقره دين من قواعده : سد الذرائع إلى كل شر .

فهذا فرق ما بين الليبرالية والإسلام فى النظرة إلى حرية السلوك الشخصى .
إن الليبرالية ينقصها التوازن العادل بين حرية الفرد وقيَم المجتمع ، فهى
تسرف فى تدليل الفرد وإرخاء العنان لشهواته باسم « الحرية الشخصية » ولو
كان ذلك على حساب الأخلاق والمثل العليا ، فهى لا تقيم للأخلاق والقيَم وزناً
إلا فى المجال الاجتماعى . أما ما تسميه « الحياة الشخصية » فكل إنسان أمير
نفسه ، يفعل ما يشاء : يراقص ويخاصر ، ويلعب ويقامر ، ويزنى ويسكر ،
ولا جُنَاح عليه قانوناً ، ولا لوم عليه عُرفاً ، لأنه « يمارس حقه » إن كان
رجلاً ، أو « تمارس حقها » إن كانت امرأة . والمهم ألا يؤذى أحداً بذلك ،
أو يعتدى على حقه هو الآخر . أى أن القاعدة فى السلوك : دعنى وما أريد
أدعك وما تريد .

وهذه النظرة للحرية الشخصية خاطئة من أساسها ، فالإنسان حر فى حدود
القيَم والفضائل التى تعلو بالإنسان عن حضيض الحيوان . وعلى النظام
الاجتماعى أن يهئ للفرد سبيل السمو الإنسانى ، لا أن يعينه على التدنى
والهبوط الحيوانى ، بدعوى الحرية الشخصية ، فالجانب الشخصى والجانب
الاجتماعى فى الحياة البشرية متداخلان متلازمان ، يؤثر أحدهما فى الآخر ،
والإنسان فى عمله الاجتماعى هو الإنسان : فى البيت ، أو فى الشارع ، أو فى
الملهى . ولن يفسد فى ناحية ويبقى صالحاً فى النواحي الأخرى .

وهذا ما بدأ الغرب - أو ما يسمونه « العالم الحر » - يدركه الآن ، ويشكو
منه ^(١) . كما اتضح من دراسات المفكرين والنقاد من رجاله مثل « الكسيس
كاريل » فى كتابه « الإنسان ذلك المجهول » .

وإن عنوان هذا الكتاب « الإنسان ذلك المجهول » ليشير بوضوح إلى أساس
المشكلة عند الليبرالية ، أو عند الحضارة الغربية : إنهم يشرّعون ويخططون
لكائن يجهلون حقيقته ، ويجهلون خصائصه ، فضلاً عن سر وجوده ، وغاية
حياته . فلما لم يعرفوه كما هو ، أخطأوا فى كل شئ : فى تعليمه وتربيته

(١) انظر : الإسلام ومشكلات الحضارة - للشهيد سيد قطب .

وتثقيفه والتشريع له . وذلك أن الأمر أكبر من أن يحيط به علمهم المحدود . فلا يعلم الصنعة إلا صانعها ولا الإنسان إلا خالقه : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ؟! (١) .

وكما أخطأت الليبرالية فهم الإنسان الفرد أخطأت فهمه باعتباره جنسين : ذكراً وأنثى . لقد حاولت الليبرالية - وإن شئت قلت : الحضارة الغربية بصفة عامة - أن تذيب الفوارق بين الرجل والمرأة . ولم ترع ما بينهما من الفوارق الفطرية والوظيفية ، فأخرجت المرأة إلى الشوارع والمعامل والمكاتب ، تعمل كما يعمل الرجل ، وتعانى ما يعانى ، كما علّمتها ما يتعلم الرجل .

ونقلت ذلك الليبرالية المقلّدة فى بلادنا ، مغفلة كل ما جاء به دينها واستقرت عليه حياتها .

واليوم تستدرك الحضارة الغربية على نفسها ، بعد أن استشرى الفساد ، وعمّ الاضطراب ، وخيم الشقاء والتعاسة على المجتمع ، حين تنكّر لفطرة الله .

يقول ألكسيس كاريل : « إن ما بين الرجل والمرأة من فروق ليست ناشئة عن اختلاف الأعضاء الجنسية ، وعن وجود الرحم والحمل ، أو عن اختلاف طريقة التربية ، وإنما تنشأ عن سبب جد عميق ، وهو تأثير العضوية بكاملها بالمواد الكيماوية ومفرزات الغدد التناسلية ، وإن جهل هذه الوقائع الأساسية هو الذى جعل رواد الحركة النسائية يأخذون بالرأى القائل بأن كلا الجنسين - الذكور والإناث - يمكن أن يتلقوا ثقافة واحدة ، وأن يمارسوا أعمالاً متماثلة . والحقيقة أن المرأة مختلفة اختلافاً عميقاً عن الرجل ، فكل حجيرة فى جسمها تحمل طابع جنسها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى أجهزتها العضوية ، ولاسيما الجهاز العصبى . وإن القوانين العضوية (الفيزيولوجية) كقوانين العالم الفلكى لا سبيل إلى خرقها . ومن المستحيل أن نستبدل بها الرغبات الإنسانية ، ونحن

مضطرون لقبولها كما هي . فالنساء يجب أن ينمّين استعداداتهن في اتجاه طبيعتهن الخاصة دون أن يحاولن تقليد الذكور ، فدورهن في تقدم المدنية أعلى من دور الرجال ، فلا ينبغي لهن أن يتخلين عنه » .

ويقول أيضاً : « يغفل الناس عادة شأن وظيفة الولادة بالنسبة إلى المرأة ، مع أن هذه الوظيفة ضرورة لكمال نموها ، ولذلك كان من الحمق والسخف صرف المرأة عن الأمومة ، فلا ينبغي أن يتلقى الفتيات والفتيان ثقافة واحدة ، وأن يكون لهم أسلوب واحد في الحياة ولا مثل أعلى واحد ، وعلى المربين أن يعتبروا الفروق الجسمية والعقلية بين الذكر والأنثى ، وما بين دوريهما الطبيعيين ، فبين الجنسين فروق لا يمكن أن تزول .. ومن الواجب اختبارها في بناء العالم المتمدّن » (١) .

وفكرة الوطنية والقومية ، كان لنشئها في الغرب ظروفها ومبرراتها التي أشرنا إلى بعضها . أما نحن فمجتمعنا مجتمع عالمي مفتوح ، مجتمع عقائدي (أيديولوجي) لا إقليمي (وطني) ولا عنصري (قومي) ، بل يعتبر المؤمنون إخوة ، والمسلمون أمة واحدة أينما كانوا ، الوحدة بينهم فريضة ، والفرقة معصية ، بل كفر أو صنو الكفر .

حتى الجانب المضيء نسبياً في الليبرالية الغربية ، وهو الحياة النيابية أو البرلمانية أو الدستورية ، لم نستطع أن نطوره بما يلائم ظروفنا وأوضاعنا ، ولم نضع له الضمانات التي تحقق مجتمع « الشورى » الحقيقية التي جعلها الله من صفات المؤمنين في كتابه ، وجعلها عنوان سورة من القرآن : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) .. وأمر بها رسوله وكل من يقوم بأمر الأمة من بعده : ﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ (٣) ..

(١) انظر الفكر الإسلامي الحديث للأستاذ محمد المبارك - المرأة بين حضارتين ، ص ١٧٢ -

وهذا كله يرينا أن الليبرالية - كأيدولوجية ونظام حياة - « وصفة » غريبة
لأمراض غريبة ، لا تصلح علاجاً لأمراضنا فى الشرق .
والنتيجة : أن الليبرالية الديمقراطية الغربية أثبتت فى أوطاننا عجزها وفشلها
وإفلاسها وتناقضها .

لأنها لم تكن نابعة من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها الحضارى والروحى .
كانت شيئاً دخيلاً فُرض عليها من فوق ، فلم يُعبّر عن ذاتيتها ، ولم يُحقق
آمالها ، ولم يُسعد شعوبها .

* *

● شهادة الأستاذ « برنارد لويس » :

ولقد أنصف المؤرخ المعروف الأستاذ « برنارد لويس » حين نبّه على هذه
الحقيقة فقال : « لقد جرت محاولة جدية فى الشرق الأوسط لتطبيق وممارسة
الديمقراطية الليبرالية ، فكتبت الدساتير ، وعمم الانتخاب ، وقامت برلمانات لها
سيادة كاملة ، وشرعت لها القوانين التى تحميها ، وأنشئت الأحزاب وعملت
صحافة حرة . إلا أن كل التجارب فشلت باستثناء البعض القليل منها ، والتى
لم تكن - وليست الآن - كلاسيكية . ففى بعض البلدان نرى المؤسسات
الديمقراطية فى حالة تفكك وانحيار ، وفى الحالة الأخرى أهملت كلياً ، وأوقف
العمل بها ، وبدأ البحث عن طريقة بديلة لها توصل إلى السعادة .

« واليوم باستطاعتنا أن نرى كثيراً من الأسباب بوضوح كاف إذا استعنا
بأحداث التاريخ الماضى .

« إن أخذ أى نظام سياسى جاهز ليس فقط من بلد مختلف ، بل من حضارة
مختلفة ، وفرضه بواسطة الغربيين أو الحكام المتغربين فى الشرق من فوق مجتمع
الشرق الأوسط ومن خارجه ، عمل خاطئ ، ولا يمكن لهذه العملية أبداً أن
تناسب حاجات ومتطلبات وآمال الشرق الأوسط الإسلامى ، فلقد فُرضت

الديمقراطية بأوامر وفرمانات الحاكم المطلق ، وشكل البرلمان فى العاصمة ، وكانت تديره وتسانده أقلية هزيلة ، لم يؤبه لانغماسها المحبب فى اللعبة الجديدة للأحزاب والبرامج والديبلوماسية ، وكان مجموع الشعب يراقبها بخيبة أمل ، فكانت النتيجة قيام نظام سياسى ، لا صلة له بمضى أو بحاضر البلد ، ولا صلة له بحاجات مستقبله « (١) .



● مسيرة على غير هدى :

وأخيراً ، يتأكد لنا أن الاتجاه إلى استيراد الليبرالية فى البلاد الإسلامية كان خطأ من أساسه ، كما بيناه .

أولاً : لأنه استيراد « بضاعة » أجنبية ، مع توافر ما يغنى عنها فى أرض الوطن . وهذا غير جائز .

وثانياً : لأنه استيراد ما لا يلائم ، بل ما يضر ويؤذى ويُفسد أكثر مما يُصلح .
وثالثاً : لأنه استيراد ما لا يُحتاج إليه أبداً ، مع ترك ما كانت الحاجة إليه ملحة وقاهرة .

ولو كان « زعماء النهضة » فى العالم الإسلامى والعربى وُقِّقوا إلى إدراك هذه الحقائق ، لوَقَّروا على أمتنا سنين طويلة ، وجهوداً كبيرة ، ضيَّعتها فى المسيرة على غير هدى ، أو فى المسيرة فى غير الاتجاه الصحيح .

ولا ريب أن فشل هؤلاء الزعماء كان متفاوتاً ، ويتضخم الفشل بمقدار الحماس للاستيراد الأيديولوجى ، والتطرف فى التحلل من التراث وقيمه الأصيلة . ويقلّ كلما قلّ هذا التطرف ، وذاك الحماس .

ولهذا كان أشدّ النهضات فشلاً ، وأظهرها عجزاً فى بلاد المسلمين هى

(١) الغرب والشرق الأوسط ، ص ٨٥ - ٨٦

« نهضة » تركيا الحديثة ، بقيادة كمال أتاتورك . لأنها غرقت فى الليبرالية من قرنها إلى أخص قديمها ، وأبت إلا « التغريب الكامل » لشعب تركيا المسلم .

وهو ما نادى به - من بعد - سلامة موسى وطه حسين والمعلوف وغيرهم ، فى البلاد العربية . من اقتباس الحضارة الغربية بخيرها وشرها ، ومحامدها ومعاييها . كما ذكرناه فى الفصل السابق .

* *

● رأى « توينبى » فى اقتباس الحضارات :

ولقد رأينا بعض مفكرى الغرب المعاصرين يؤيد نفس الاتجاه أو نفس الفكرة التى نادى بها طه حسين وسلامة موسى وأضرابهما من وجوب أخذ حضارة كلها باعتبارها وحدة لا تتجزأ .

فقد ذهب المؤرخ الإنجليزى المعاصر الشهير « أرنولد توينبى » إلى مثل هذا رأى ، ففى حديث عن سلاطين العثمانيين الذين أرادوا إدخال بعض الإصلاحات والأنظمة الغربية فى الجيش وما يتعلق به - مثل سليم الثالث ومحمود الثانى - عابهم بأنهم لم يكونوا يحملون إخلاصاً للحضارة الغربية التى عملوا على إدخالها لبلادهم بمحض اختيارهم . وكانت نيتهم الأخذ بالحد الأدنى من جرعة الثقافة الغربية اللازم لإبقاء الرجل « المريض » على قيد الحياة .

يرى « توينبى » أن تلك الروح - روح النفور من الحضارة الغربية ككل - هى السبب فى الإجهاض المتكرر للإصلاحات الغربية الطابع التى حاولت تركيا تطبيقها . ولكن التاريخ حكم عليها بالفشل بسبب « الجرعة الصغيرة فى الوقت المتأخر » . فقد أراد هؤلاء السلاطين إلباس الجيش التركى الزى العسكرى الغربى ، وتسليم الأسلحة الغربية للضباط لتدريبهم حسب الأساليب الغربية ، وأرادوا أن يُيقوا - فى نفس الوقت - الحياة التركية على الأسس الإسلامية التقليدية . وهذا فى نظر « توينبى » لا يؤدى إلا إلى فشل محقق .

لهذا يرى أن سياسة الجرعة الصغيرة من الحضارة الغربية فشلت - وكان لا بد لها أن تفشل - لسبب واحد ، هو أنها سارت فى اتجاه يعاكس الحقيقة التى أدركها بطرس الأكبر بعبقريته ، وعمى عنها المصلحون الأتراك الأوائل . وهذه الحقيقة هى : أن كل حضارة ، وكل نمط حياة هو وحدة متكاملة ، غير قابلة للتجزئة ، وكل أجزائها مترابطة الواحدة بالأخرى .

ويضرب « توينبى » مثلاً لذلك فيقول :

« إن سر تفوق الغرب على بقية العالم فى فنون الحرب منذ القرن السابع عشر ليس فى الأسلحة الغربية ، ولا فى التدريب العسكرى ، وليس حتى فى « القنية المدنية » التى تزود العسكرية بالمعدات ، ولا يمكن أن يفهم الأمر ما لم نضع فى حسابنا فكر وروح المجتمع الغربى اليوم . والحقيقة هى : أن الفن الغربى وجه من وجوه نمط الحياة الغربية ، وتبعاً لهذه الحقيقة ، فإن كل مجتمع يحاول أن يكتسب الفن الغربى دون أن يحاول أن يعيش الحياة الغربية نفسها معرض للفشل فى محاولته » (١) .

* *

● توينبى يزجى المديح إلى أتاتورك :

ولهذا يزجى « توينبى » المديح والإطراء إلى « كمال أتاتورك » الذى لم يهدف إلى أقل من « التغريب الكامل » لتركيا ، وتحويلها كلياً إلى نمط الحياة الغربية .. من تحرير المرأة !! وإزالة الدين الإسلامى !! وفرض الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية للغة التركية !!

وهكذا يرى « توينبى » : أن النجاح فى الأخذ عن الغرب إنما يكون بأخذ الحضارة كلها أخذاً مخلصاً ، بملء العقل والقلب والروح ، وأن الفشل حليف

(١) انظر : الإسلام والغرب والمستقبل ، وهو كتاب يضم محاضرتين لتوينبى ، ترجمها الدكتور نبيل صبحى ص ٢٢ - ٢٤

حتمى للذين يحتفظون بإخلاصهم لأسس الحياة الإسلامية ، مع أخذهم ما يحتاجون إليه من أجزاء الحضارة الغربية .

ولا شك أن المؤرخ الكبير غلبته العصبية الغربية أو - على الأقل - خانه التوفيق فى هذا رأى . فليس من الضرورى فى منطق التاريخ والحق لمن يريد أن يقتبس جزءاً من حضارة أن تُفرض عليه هذه الحضارة كلها من ألفها إلى يائها .

لقد اقتبست الحضارة الإسلامية فى عصورها الذهبية من حضارات القدماء من الفرس والروم واليونان والهنود وغيرهم ، ولكنها لم تفقد شخصيتها ، ولم تعش نمط الحياة اليونانية أو الفارسية .

واقتبس الغربيون فى نهضتهم كثيراً من أجزاء الحضارة الإسلامية فى الشرق والغرب - وبخاصة المنهج العلمى - ومع هذا لم يأخذوا نمط الحياة الإسلامية كله .

إن نقل حضارة كاملة إذا احتيج إلى شىء منها ليس بالأمر اللازم أبداً ، والقول به تحكم لا يسنده دليل . فالإقتباس أو التطعيم الجزئى من حضارة لأخرى ممكن وواقع .

لو أن توينبى قال : إن اقتباس الجزء السطحى من الحضارة الغربية - كالملابس والأسلحة ونحوها - لا يكفى ، ما لم يؤخذ معها الروح العلمية والعملية والتنظيمية فى الغرب ، لكان هذا قولاً حسناً ، ولوافقناه عليه تماماً ^(١) . ولكن الغرب أن يشترط للوصول إلى الكفاية العسكرية والقوة الحربية للغرب أن يتغرب المجتمع الإسلامى ، ويعيش نمط الحياة الغربية ، فيحرر المرأة - أو يحرم الحشمة والطلاق وتعدد الزوجات ويورث الأثنى كالذكر

(١) يرى المفكر الجزائرى الأستاذ مالك بن نبي - بحق - أن تكديس منتجات الحضارة ومصنوعاتها لا ينشئ حضارة أبداً .

- ويزيل الدين الإسلامى ، ويمنع الأذان باللغة العربية - كما فعل أتاتورك ، ليصل إلى مستوى أوروبا والغرب !!

بل لعل من التفسير الصحيح لفشل المصلحين الأتراك الأوائل هو ظن كثير من أبناء شعوبهم أنهم لا يكتبون باقتباس الجانب المادى أو التقنى . بل يريدون اقتباس جوانب الحياة الأخرى . وهذا ما يرفضه الشعب المسلم ولا يرتضيه أبداً .



● تقويم حركة أتاتورك فكرياً وسياسياً ودينياً :

ولقد أجبر أتاتورك الشعب المسلم على أن يعيش نمط الحياة الغربية وفرض « التغريب الكامل » بالإرهاب والقوة . فهل وصل إلى المستوى الحربى للجيوش الغربية ؟ أو المستوى « التكنولوجى » للدول الغربية ؟ وهل نجحت الدولة التركية العلمانية فى خلق مجتمع قوى متماسك ؟ كلا . لقد خسرت تركيا الحياة الإسلامية ، ولم تزل عاللة على الغرب فى « تقنيته » وتسليحه ، فلا هى احتفظت بتراثها الروحى وأصالته ، ولا أحرزت تقدماً مادياً يذكر فى عالم الذرة والصعود إلى القمر !

إن حركة أتاتورك حركة فاشلة خاسرة ، وهى فى الوقت ذاته حركة ضالة منحرفة . سواء قسناها بمقياس الدين والإسلام ، أم بمقياس الوطنية والقومية أم بمقياس الديمقراطية والحرية أم بمقياس الفكرة والحضارة .

إنها - بمقياس الدين - حركة ردة صريحة ، تنكرت لعقيدة الأمة وشريعتها ، التى آمنت بها ، وتغلغلت فى حياتها ، وزادت عنها قروناً . لقد استخفت بحرمات الإسلام ، وأنكرت أحكامه القطعية الضرورية . فليس لها وصف إلا الردة : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١) ..

(١) البقرة : ٢١٧

وهى - بمقياس الوطنية والقومية - حركة إنسلاخ من كل مقومات الأمة ومشخصاتها : الدينية ، والثقافية ، والتاريخية ، والاجتماعية ، وخلعها من ذلك كله لتذوب فى أمم أخرى - مخالفة لها فى العقيدة والثقافة والاتجاه - كما يذوب الملح فى الماء ، إلا أن الملح يمكن - ببعض الوسائل - استخراجة من الماء . أما ذوبان الأمم فيصعب علاجه .

وهذا إن افترضنا حسن القصد فى القائمين على هذا التذويب . فكيف والدلائل كلها تشير إلى خيانة محكمة دبرتها القوى المعادية للإسلام ، يهودية وصليبية ، للإجهاز على « الرجل المريض » الذى لم يزل يساورهم الخوف أن يشفى يوماً من مرضه ، وتدب فى أوصاله العاقبة ، فيبرز إلى الحياة من جديد (١) .

(١) إن صلة الكمالين - ومن قبلهم حزب الاتحاد والترقى - باليهودية والماسونية تدل عليها قرائن وأمارات كثيرة ، كما بين ذلك شيخ الإسلام فى تركيا حينذاك « مصطفى صبرى » رحمه الله . من ذلك : أن جمعية الاتحاد والترقى كانت تعقد اجتماعاتها فى بيوت اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية ، والجمعيات الماسونية الإيطالية ، وقد كان وزير مالية الاتحاديين يهودياً ، كما كانت وزيرة المعارف فى عهد الكمالين من أصل يهودى ، وهى « خالدة أديب » . ويسوق الشيخ أدلة على ذلك فيقول :

والذين درسوا خفايا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين أدركوا بما لاح لهم من شواهد كثيرة : أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الإنجليز .

ومن أدلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب الذين اعترضوا على تسليم إنجلترا بشروط تركيا فى مؤتمر لوزان ، واعتبره هزيمة سياسية منكرة تجاه الأتراك ، فما كان من مستشار الخارجية إلا أن رد عليهم بقوله : « عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة » !!

ويقول الشيخ صبرى : « إن الإنجليز قد تشددوا فى معاملة السلطان وحيد الدين حتى أعجزوه ، ثم تساهلوا بعد ذلك مع مصطفى كمال ، ليجعلوا منه بطلاً ، فتعظم فتنته فى أبصار المسلمين !! =

وهي - بمقياس الديمقراطية والحرية - حركة ديكتاتورية مستبدة . تحكم الشعب رغم أنفه ، وتقوده بغير إرادته ، وقد قاوم الشعب التركي بكل ما يستطيع ، وقدم الضحايا والشهداء ، دفاعاً عن عقيدته وتراثه ، ولكنه استسلم أخيراً أمام قوة الحديد والنار ، إلى حين .

وهي - بمقياس الفكر والحضارة - حركة ذبلية تابعة ، هدامة غير بناءة ، ألغت الكثير ، ولكنها لم تقدم شيئاً إيجابياً ذا بال .

يقول العلامة المجدد السيد رشيد رضا في نقد حركة أتاتورك ، وقد جاء ذلك عرضاً في فتوى له عن الزى وما يتعلق به ^(١) :

« نشرت إحدى جرائد مصر مقالاً لكاتب ألماني كبير يُخَطَّى فيه مصطفى كمال (باشا) في إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطني .. واستبدال البرنيطة به . وإنما خطأه تخطئة صديق ناصح لا عدو كاشح ، وقال : إن هذا ينافي غرضه وهو تكوين القومية التركية ..

« ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا - وإن لم يكن من علماء الاجتماع والأخلاق وطبائع الشعوب - لا يجهل أن المحافظة على الشخصيات القومية مما يقوى تكوين الأمة ، وأن تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يُضعف قيمة المقلد في نظر نفسه ، ويحقرها في قلوب أهلها ، ويرفع منزلة الشعب الذي قلّده بقدر ذلك ، ونعتقد أنه يتعمد هدم جميع مقومات الشعب التركي ومشخصاته -

= والرجل ممن لا يجد الإنجليز مثله ولو جدوا في طلبه ، من حيث إنه يهدم من ماديّات الإسلام وأدبيّاته - ولا سيما أدبيّاته - في يوم ما لا يهدم الإنجليز أنفسهم في عام . فما ثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات .. استخلفوه لأنفسهم وانسحبوا من بلادنا » .

انظر كتاب « النكير على منكرى النعمة » (هوامش الصفحات ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩) وسيأتى مزيد بيان لهذه النقطة في حديثنا عن « القومية العربية » في الفصل القادم .

(١) نشرت هذه الفتوى في مجلة « المنار » ج ٢٦ سنة ١٩٢٥ . انظر الفتوى (٦٦٥) من فتاوى الإمام محمد رشيد رضا : ١٨٣٣/٥ - ١٨٣٥

ما عدا اللغة - لأنها إسلامية ، أو مستندة إلى الإسلام ، وهو يريد أن يسله من الإسلام كما تُسَلُّ الشعرة من العجين إن أمكن ، وإلا انتزعهم منه كما يُنتزع الحسك ذو الأضلاع من الصوف ، أو انتزعه منهم كما تُنتزع الروح من الجسد .

« وقد بحث الذين بشوا هذه الدعوة فى الترك من الملاحدة الروسين وغيرهم عن مقومات ومشخصات تركية أو تورانية يستبدلون بها بالإسلام ، -تتى عبادة الذئب الأبيض الذى عبده سكلفهم من همج الوثنيين ، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً ، فاختاروا التشبه بالإفرنج ، ولا سيما أفسدهم ديناً وآداباً كالاتين بحُجَّة الحضارة والترقى العصرى ، وسموه التمرغرب ، ونحن نسميه التفرنج ، حتى إن بعضهم يتسحسّن استبضاع نسائهم من الإفرنج بالحلال وبالحرام ، لإدخال دمهم « الشريف المدنى » فى دم الشعب التركى « الفاسد » لإصلاحه .

« فظهر بمجموع ذلك أن هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد هذا الشعب التركى بكل نوع من أنواع الفساد الجسمى والعقلى والنفسى ، وتكوين شعب آخر فى بلاده مذبذب بين أمشاج الشعوب ، روحه غير روحه ، ودمه غير دمه ، وأخلاقه غير أخلاقه ، وعقائده غير عقائده . فيكون كلغته التى يسمونها التركية ، وهى لغة هذبها الإسلام كما هذب أهلها ، بما دخل فى مادتها من الأسماء والأفعال العربية وكذا الفارسية . وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها ، وإن لم يبق من لغة قدماء الترك بعد أن تتفرنج وتتمغرب معهم ، وتُكتب بالحروف اللاتينية كما هو مقرر عندهم ، إلا قليل ، وما يدرينا بعد ذلك لعلهم يغيرون اسمها أيضاً ؟

« ومن الثابت فى سنن الاجتماع أن تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغير طبائع الأمم - كما يقول الدكتور چوستاف لوبون - فإن اللاتين الجمهوريين كالاتين الملكيين فى تشابه حكومتهم وطباعهم ، حتى إن الذين مرقوا من الدين فهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة هى الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها ، وإنما فقدوا من الدين فضائله فقط ، وكذلك السكسونيون تشابهت

حكومتهم الملكية فى بريطانيا ، وحكومتهم الجمهورية فى الولايات المتحدة كما تشابه أهلها - فالترك يفقدون بهذا التفرنج اللاتينى ما بقى فيهم من فضائل الإسلام ورابطته المالية ، وما كان لهم من الزعامة فى مئات الملايين من البشر ، ثم لا يقدرّون على التفصى من الوراثة القومية التى طبعتها الأجيال والقرون فى أنفسهم .

« فالغرض الأول لهم الآن التفصى من الإسلام بحُجّة الترقى العصرى . وما فى الإسلام شىء مانع من الترقى الذى يطلبونه ، وأساسه القوة العسكرية والثروة والنظام ، بل الإسلام يهدى إلى ذلك ، ولولاه لم ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوة والحضارة ما فاقوا به جميع الأمم ، وظلوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوة الهمجية ، ونال الترك وغيرهم به حضارة ومُلْكاً لم يكن لسلفهم مثلها ، ولا ما يدانيها ، ولو أنهم فهموا الإسلام فهماً استقلالياً بإتقان لغته ، والاجتهاد فى شريعته ، لملكوا به الغرب مع الشرق ، ولسبقوا جميع شعوب الإفرنج إلى العلوم والفنون والصناعات . وسائر أسباب القوة والسلطان ، كما فعل العرب من قبلهم ، وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقى لهم من تقاليد الإسلام . ويتوسلون إليه بتقليد الإفرنج فى زيهم وفجورهم ، قبل إتقان شىء ما من علومهم وفنونهم ، والوصول إلى مثل قوتهم وثروتهم » .

ويقول الدكتور محمد البهى فى تقويم الحركة الكمالية فى تركيا فكرباً :
« إن أى مفكر يقدّر قيمة الفكر ، لا يصف هذه الحركة التركية إلا بأنها تقليد فى غير وعى للغربيين ، وأنا أقصد « فى غير وعى » لأن الباعث عليها الرغبة فى أن تكون تركيا جزءاً من أوروبا لا من آسيا ، وأن يكون للأتراك طابع الغربيين - لا طابع الشرقيين - فيما هو ممدوح أو مذموم - كما طلب لمصر يوماً ما صاحب كتاب « مستقبل الثقافة فى مصر » فهى حركة اندفاعية لا حركة مثتدة ، تتخير ، وتقدر فى تخيرها الاحتفاظ بشخصية الأمة أو الجماعة .

« اليابان جددت حقاً ، لأن حركتها التجديدية قامت على التخير ، دون الاندفاع . اليابان ظلت شرقية ، ومع ذلك تفوقت على الغرب فى مجال الصناعة ، وقبل ذلك فى المجتمع وتماسكه ، كمجتمع له شخصية بارزة .

« أما تركيا فليس لحركتها طابع معروف حتى اليوم ، فلا هى بالشرقية ، ولا هى بالغربية . يجعلها الغرب « غربية » فى اللحظة التى يريد أن يحرضها على الإمعان فى البُعد عن الإسلام ، والجماعات الإسلامية ، وفى مقدمة هذه الجماعات الشعوب العربية ، لأنه نزل بلغتها القرآن .. ويجعلها « شرقية » يوم يتحدث عن حضارتها المعاصرة ، بأنها حضارة مستعارة من الغرب ، ليس لها فيه إلا التقليد الأعمى !

« من السهل على الفرد - وكذا على الجماعة - أن يهدم ويلغى .. ولكن ليس من السهل أن يبنى . وأشدُّ عُسراً أن يكون أصيلاً فى البناء .

« إن تركيا الحديثة مظهر تجديدها إلغاء الدين ، وفقدان شخصيتها . وتبعتها تبعية مطلقة - فى السياسة والتوجيه والاقتصاد - للغرب الصليبي » (١) .

هذه هى القيمة الحقيقية لحركة كمال أتاتورك الذى كمال له « توينبى » المديح والثناء ، لأنه لم يرض لبلده أقل من « التغريب الكامل » فلم يلحقها بالغرب ولا أبقى لها مكانتها فى الشرق .



● توينبى يناقض نفسه :

والشئ العجيب أن « توينبى » يخالف ما ذهب إليه هنا فى بعض بحوثه الأخرى . فهو ينقد غير الغربيين الذين يقبلون الحضارة الغربية بكل عناصرها ، ويرى ذلك من سوء حظ البشرية . وذلك حين يتحدث عن البلاد التى تحررت من الاستعمار فيقول :

« ولكن الغرب ما زالت له « السيادة » فى الميدانين الاقتصادى والثقافى ،

(١) الفكر الإسلامى الحديث ، الطبعة الثانية ، ص ٤٨ - ٤٨١

فالسيطرة المستمرة للغرب هي بقية من بقايا سيطرته السياسية السابقة . أما على الصعيد السياسى ، فإن البلاد التى كانت خاضعة لسيطرة الغرب بطريقة مباشرة ، قد استردت الآن كلها تقريباً استقلالها من الغرب . ولكن هذه البلاد التى استقلت سياسياً ، ما زالت غير متحررة تماماً من الوجهة الثقافية ، فهى لا تزال متأثرة بالأفكار والمثل العليا الغربية دون تمييز ودون أى انتقاد لها » (١) .

« على أن كل هذه البلاد التى نجحت فى أن تحرر نفسها من سيطرة الغرب السياسية ، قد استغلت حريتها على نحو غير متوقع على الإطلاق . فقد ناضلت هذه البلاد بعنف شديد ضد السيطرة السياسية للغرب ، ويمكن القول بأن كفاحها هذا قد كُئِلَ بالنجاح فى كل الحالات حتى الآن . ولقد كان من المتوقع بعد أن تمكنت من أن تتحرر سياسياً من الغرب ، أن تستخدم هذه الحرية الجديدة التى اكتسبتها فى النضال ضد المدنية الغربية بوجه عام . أى أنه كان من المتوقع أن تستخدم هذه البلاد حريتها المكتسبة حديثاً لكى ترجع إلى أسلوبها التقليدى فى الحياة ، وهو الأسلوب الذى كان سائداً فى حياتها قبل أن يسيطر عليها الغرب . ولكن الذى حدث فى جميع الحالات تقريباً - كما نعلم - هو أن البلاد التى تحررت حديثاً قد استخدمت حريتها للغرض العكسى تماماً ، أى أنها قد استخدمتها لتقتبس - بمحض اختيارها - عناصر من المدنية الغربية ، أعنى من أسلوب الحياة الحديثة ، وقد فعلت ذلك بحماسة ، وبلغت حماستها هذه حداً لم يكن الحكام الغربيون السابقون يجرؤون على أن يفرضوا به المدنية الغربية عليهم ذلك لأن نظام الحكم الأجنبى يتعين عليه دائماً أن يكون أكثر حذراً من نظام الحكم القومى ، وهناك أمور لا يجرؤ النظام الأجنبى على فعلها مطلقاً ، ومع ذلك يجرؤ عليها النظام القومى » (٢) .

(٢) المصدر السابق ص ٣٦

(١) محاضرات « أونولد توينبى » ص ٣٥

« ولكننى أعتقد أنه سيكون من سوء حظ الجنس البشرى كله - وضمنه الغرب ذاته - أن يتجه الجزء غير الغربى من العالم إلى قبول المدنية الغربية بكل عناصرها دون تمييز ، ودون تفرقة بين ما هو نافع وما هو ضار فيها ، وأقول : إن هذا يكون من سوء الحظ ، لأن المدنية الغربية - شأنها شأن أى مدنية أخرى - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة » (١) ..

« ذلك لأن المستوى المادى للمعيشة ، ليس غاية فى ذاته ، وإنما هو وسيلة لغاية أخرى هى رفع المستوى الروحى » (٢) . « وعلى ذلك فمن وراء رأس المال المادى ، يوجد رأس المال الإنسانى ، وهو أهم رأس مال يملكه البشر » (٣) .

ترى أى القولين يمثل الاتجاه الحقيقى لفكر توينبى ؟ أهو قوله هذا الذى نقلناه عنه أخيراً أم هو قوله الذى ذكرناه من قبل ؟

أغلب الظن أن قوله هذا الأخير هو الذى يمثل تفكيره الصحيح - كما يمثل رأى الصواب أيضاً - وهو وجوب التمييز بين ما يُقتبس من الحضارات وما لا يُقتبس ، والتفريق بين النافع والضار فى كل حضارة ، وأن قبول العالم غير الغربى للمدنية الغربية بكل عناصرها من سوء حظ الجنس البشرى كله ، لأن المدنية الغربية - ككل مدنية - فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة .

ولكن المؤرخ الكبير حينما كان يتحدث عن الإسلام خاصة غلبته « العقدة الصليبية » الموروثة التى تسيطر على كل غربى حينما يواجه مشكلة أو قضية تتعلق بالإسلام أو المسلمين . والتى أصبحت - للأسف - جزءاً لا يتجزأ من التفكير الغربى .

وهذا أمر اعترف به الغربيون المنصفون أنفسهم : من اهتدى منهم إلى الإسلام مثل المفكر النمساوى « محمد أسد » - (ليوبولد فايس) - ومن لم يهتد منهم ،

(٢) المصدر السابق ص ٤ .

(١) محاضرات أرنولد توينبى ص ٣٧

(٣) نفس المصدر ص ٤٢

وبقى على دينه ، مثل البروفسور « مونتجمري وات » الذى تحدث عن المفكر المعروف « توماس كارلايل » ، وإنصافه - إلى حد كبير - للنبي محمد ﷺ فى كتابه « الأبطال » .. قال « وات » فى كتابه « ما هو الإسلام ؟ » الصادر فى سنة ١٩٦٨ :

« كان على « كارلايل » أن يواجه بشجاعة المشكلة الكبرى التى تواجه الأوروبي أو أى دارس غربى ، لمحمد والإسلام . والمشكلة : إننا ورثة تمييز راسخ الجذور ، يعود إلى الدعاية الحربية للقرون الوسطى . هذه الحقيقة يُعترف بها الآن على نطاق واسع . فالدراسات الحديثة تشير إليها ضمن عوامل تكوين النظرة الغربية للإسلام » .

وقبل ذلك أشار الفيلسوف المؤرخ الفرنسى « جوستاف لوبون » - فى كتابه « حضارة العرب » إلى هذه الظاهرة فى التفكير الغربى الحديث الذى يزعم لنفسه التحرر والموضوعية والعلمية ، ثم يقف بإزاء الإسلام وقضاياها موقفاً آخر تمليه عليه عصبية خفية .

والخلاصة .. إن الليبراليين أساءوا إلى أنفسهم وإلى أمتهم باتجاههم الخاطىء إلى استيراد أيديولوجية دخيلة لا حاجة إليها . وعلى رأس هؤلاء المسيئين « أتاتورك » الذى سنُّ لغيره سُنَّة سيئة ، فعليه وزررها ووزر مَنْ عمل بها إلى يوم القيامة .

* * *